



الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع253
تاريخ القرار: 06 ماي 2016

قرار

بتاريخ 06 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع253 دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "أ"،
في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بعمارة

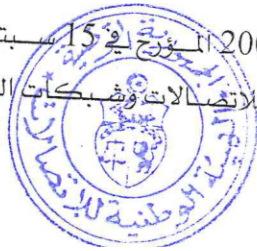
من جهة

المدعى عليها: شركة "أ"،
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة " " بتاريخ 18 أفريل 2016 والمتضمن طلبها الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه فوراً إلى حين البت في أصل النزاع.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد861د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 22 أفريل 2016 والموجهة الى شركة "أ" " لتمكينها من تقديم ردودها حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة " " حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عد914د بتاريخ 03 ماي 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن " " تقدمت بتاريخ 18 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عد331د تضمنت تظلمها من العرض التجاري المسوق من قبل خصيمتها تحت تسمية "CA Mobile" والذي يخول للمشارك فيه التمتع ب1000% رصيد إضافي عن كل عملية شحن بقيمة 5 دنانير أو أكثر بتعريفه تقدر ب 350 مليون للدقيقة الواحدة، وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص عرض "CA Mobile" مع إلزام " " بإيقاف ترويجه وسحب المعلقات والومضات الإشهارية المرتبطة به وتطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع التصيير على النفاذ العاجل.

وحيث وإعمالاً منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أ" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من العرض التجاري المسوق من قبل خصيمتها تحت تسمية "CA Mobile" والذي يخول للمشارك فيه التمتع ب1000% رصيد إضافي عن كل عملية شحن بقيمة 5 دنانير أو أكثر بتعريفه تقدر ب 350 مليون للدقيقة الواحدة مشككة في حصوله على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظراً لتمسكها بعدم احترام خصيمتها للشروط المتعلقة بإشهار تعريفات وخصائص العروض التجارية للعموم بكل شفافية وطبقاً لما يتم الموافقة عليه من طرف الهيئة مدعية أن خصيمتها تعتمد لمغالطة المستهلك من خلال التصيير صلب الوسائط الإشهارية لعرض الحال أن تعريفه الدقيقة تساوي 32 مليون ابتداء من

5 دنانير شحن أو أكثر صالحة نحو جميع المشغلين والحال أن تلك التعريفية لا تتحقق إلا عند استهلاك كامل الرصيد خلال أجل صلوحيته وهو ما يتعارض على حد قولها مع مقتضيات القرار عد54-د المؤرخ في 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها إضافة لتمسكها بخرق خصيمتها لمقتضيات القانون عد117-د لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 والمتعلق بحماية المستهلك، وانتهت إلى طلب الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه فوراً إلى حين البت في أصل النزاع.

وحيث قدمت العارضة تأييداً لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ ، بتاريخ 28 مارس 2016 تحت عد2238-د تضمن معاينة نسخة من التسجيل الصوتي للإشهار المتعلق بعرض "CA Mobile" والذي توصل به من قبل المدعية.

وحيث تمسكت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية بأن مطلب الحال لا يستند لأي سند قانوني أو واقعي دافعة بعدم تعرض خصيمتها لشروط اتخاذ التدابير الوقائية وخاصة شرطي التأكد وحصول أضرار لا يمكن تداركها مشددة على شرعية العرض المتظلم منه دافعة بحصولها على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات قبل تسويقها للعرض موضوع التظلم بمقتضى قرارها عد309-د المؤرخ في 31 ديسمبر 2015 ، وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.

الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال إلى اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه إلى حين البت في أصل النزاع.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤداتها وأن يكون مبني على أسباب جدية تهدف إلى منع حصول أضرار يصعب تداركها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أن المدعية لم تتعرض لا بالتلميح ولا بالتصريح إلى نوعية الأضرار التي لا يمكن تداركها والحاصلة لها من وراء ترويج عرض الحال، واتجه تفرعاً على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملاً بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

